بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

— ١ —

بينما تعتمد الدراسات التاريخية الحديثة فى أوروبا اعتماداً كبيراً على دور الوثائق وما تضمه هذه الدور من مجموعات قيمة تعتبر بحق المصدر الأول لكل مؤرخ يريد أن يقيم بحثه على أسس علمية سليمة ، نجد أن طلاب التاريخ الإسلامى والباحثين فيه تعترضهم دائماً صعوبة كبرى ، وهى فقدان هذه الدور ، وندرة هذه الوثائق .

فالمؤرخ الأوروبى للعصور الوسطى يجدد دائماً بين يديه كميات وافرة من الوثائق التاريخية التى تتناول شؤون الدولة العامة أو المحلية فى مختلف نواحيها السياسية والإدارية والمالية والقضائية والاجتماعية والدينية [1] ؛ أما الباحث فى تاريخ دول الشرق الأوسط الإسلامية فيجد نفسه مضطراً إلى الاعتماد دائماً على المراجع الأدبية والتاريخية ، ولهذا تخرج آراؤه فى الغالب عامة غير واضحة ، فجة غير ناضجة ، لأن هذه المراجع تعتبر ثانوية إذا هى قورنت بالوثائق الرسمية، وهى إلى هذا تعبِّر فى معظم الأحوال عن آراء كُتَّابها ، وهؤلاء بدورهم يتأثرون فى العادة بالصلات التى كانت تربطهم بمن يؤرخون لهم من خلفاء

---

(1) Bernard Lewis : *The Ottoman Archives as a Source for the History of the Arab Lands*. (J . R . A . S . October 1951 . P. 139 – 155) .

أو أمراء أو ملوك ، سواء أكانت هذه الصلات صلات ود وصداقة ، أم صلات كره وعداء .

بل إننا لو رجعنا إلى آراء أكثر من باحث حديث فى موضوع واحد ، فإنا نجدها متشابهة فى معظمها ، لأن مراجع هذا الموضوع – فى الأغلب الأعم – يشبه بعضُها البعضَ الآخر ، فطريقة المؤرخين الإسلاميين القدامى كانت تعتمد على النقل ، وعلى النقل الحرفى فى معظم الأحوال ، فاللاحق ينقل عن السابق، ومن هنا كان الواجب على الباحث المحقق أن يتتبع هذه النصوص إلى أن يصل بها إلى مصادرها الأصلية المعاصرة .

– ٢ –

وقد بدأت بعض الأبحاث التاريخية الحديثة تلتفت إلى أهمية أنواع أخرى من المصادر والمراجع غير المصادر والمراجع الأدبية التاريخية ، فعُنيت أخيراً بالنقوش [1] .

---

[1] نقصد بالنقوش " Inscriptions " هنا النصوص المثبتة أو الكتابات التاريخية المرقومة على الأبنية والعمائر والقصور والمساجد والمدارس والخانقاوات والأضرحة والتكايا والأسوار والأبواب وما شابهها ، أو على التحف الأثرية بمختلف أنواعها : كالمشكاوات والأوانى وقطع النسيج وغيرها ، وكان المستشرقون أول من عنى بهذه الكتابات ، وأول من أدرك ما لها من أهمية بالغة لإثبات أو معارضة أو تصحيح ما جاء به المؤرخون من حقائق ، بل لقد أتضح عند جمع هذه الكتابات ودراستها أنها كثيراً ما تمد المؤرخ بمادة جديدة لم تذكرها أو تعرض لها المراجع التاريخية ؛ وفى مقدمة من عنى بهذه النقوش والكتابات التاريخية المستشرق السويسرى " Max Van Berchem " الذى جمع عدداً كبيراً من النصوص المرقومة على العمائر الإسلامية ، وطبعها فى كتابه المعروف : " *Corpus Inscriptionum Arabicorum* " جامع الكتابات العربية) ، وذيل هذه=

وبالآثار ، وبأوراق البردى [1] ، وبالنُّميات [2] ؛ وقدَّم الباحثون فى هذه الميادين الجديدة للمؤرخين مادة قيمة جداً ، استطاعوا أن يستعينوا بها لتوضيح أو لإثبات

= النصوص بحواشٍ تاريخية . انظر :

Max Van Berchem : *Matériaux pour un Corpus Inscriptionum Arabicorum, Egypte . tome II (Mem. De l'Institut Fr. d'Achéologie Orientntale. Tome 25. 1930) .*

وبعد وفاة برشم فى سنة ١٩٢١م واصل تلاميذه وأصدقاؤه الجهد ، ورسموا الخطة لإخراج سجل يجمع كل النصوص العربية المرقومة على العمائر والتحف فى كل أجزاء العالم الإسلامى ، وقام على تنفيذ هذا المشروع الضخم : جاستون فييت G.Wietوإتيين كومب E.Combe ، وسوفاجيه J.Sauvaget ، مستعينين بجهود عدد كبير من المشتغلين بالآثار الإسلامية ، وسموا هذه المجموعة : (السجل التاريخى للكتابات العربية : *Répertoire Chronologique d'Epigraphie Arabe*) ؛ وظهر الجزء الأول منه سنة ١٩٣١ م ضمن مطبوعات المعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة ، وظهر الجزء الثالث عشر سنة ١٩٤٥ م .

(1) عن أوراق البردى العربية وتاريخها ومجموعاتها وأهميتها لدراسة التاريخ الإسلامى والحياة الاجتماعية ، ونظم الحكم والإدارة ... إلخ . انظر :

Adolph Grohmann : *Arabic Papyri in the Egyptian Library . vols 1-5, Cairo, 1934 - 1952*

وقد ترجم المؤلف الجزئين الأول والثانى بالاشتراك مع الدكتور حسن إبراهيم حسن بعنوان : " أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٤ م" .

انظر أيضاً :

Grohmann : *From the World of Arabic Papyri (Publication of the Egyptian Society of Historical Studies .Cario, 1952 .*

(2) انظر : (المقريزى : شذور العقود فى ذكر النقود ، نشر Tychsen ، روستوك ، ١٧٩٧م) و (المقريزى: إغاثة الأمة بكشف الغمة، نشر زيادة والشيال ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٧م) و(انستاس مارى الكرملى : النقود العربية وعلم النميات، القاهرة ، ١٩٣٩م) و : =

أو لتصحيح أو لتخطيء كثير من المعلومات التى أتى بها المؤرخون وكتاب الحوليات أو الموسوعات العربية .

- ٣ -

ولعل أوراق البردى هى أهم هذه المراجع الجديدة ، فهى تضم فعلاً عدداً من الوثائق الحكومية وغير الحكومية التى ألقت كثيراً من الأضواء على بعض نظم الحكم العامة للدولة ، أو المحلية فى المدن والقرى والأقاليم ، كالجزية والخراج والمكوس والأحباس والقضاء والجيش والأسطول ، ومع هذا فإن أوراق البردى لا تعتبر - فى مجموعها - وثائق رسمية بالمعنى الصحيح ، لأنها تضم عدداً من الأوراق والرسائل الشعبية الخاصة ، التى وإن كانت تلقى هى أيضاً أضواء جديدة على كثير من نظم المجتمع فى العالم الإسلامى ، فإنها تفتقر إلى الصفة الرسمية ، لأنها لم تصدر عن الحاكمين أو دواوين الحكم المختلفة ، يضاف إلى هذا أن الأوراق البردية ليست إلا مجموعات مضطربة من الوثائق لم توجد فى الدور الأصلية لحفظها ، وإنما وجدت بطريق الصدفة فى أماكن ودفائن مختلفة ، ثم وزعت بعد ذلك دون نظام فى أنحاء العالم حيث تقاسمتها المتاحف والمكتبات والمجموعات الخاصة ؛ وبعضها دُرس دراسة علمية ، والبعض الآخر لا يزال ينتظر هذه الدراسة ، وليس بينها من رابطة تجمعها سوى جهود المؤرخين وعنايتهم بها ودراساتهم لمحتوياتها ؛ فى حين أن الوثائق الرسمية تودع دائماً فى دورها وأماكن حفظها لأغراض إدارية ، لا لأغراض تاريخية ، وإفادة

(Sauvaire : *Matériaux pour servir à L'Histoire de la Numismatique et = de la Matrologie Musulmane, 2 vols. Extrait du Journal Asiatique. Paris, 1872 . 1885).*

المؤرخين منها إنما تأتى بطريق غير مباشر ، كما أنه مما يزيد فى قيمتها تلاحقها وترابطها واستمراها مما ييسر للمؤرخين مهمة البحث العلمى الدقيق ، ويمكنهم من إصدار أحكام صحيحة تعتمد على إحصاءات كثيرة متتابعة ، لا على أمثلة فردية قليلة .

— ٤ —

والذى يحدث عادة أن أى ديوان من دواوين الحكم كانت تجمع فيه الوثائق الخاصة به ، الصادرة عنه أو الواردة إليه ، فإذا ألغى هذا الديـــــوان أو توقف عن العمل أو استبدل به غيره ، فإن هذه المجموعات من الوثائق تتعرض دائماً للإهمال أو الضياع أو الإحراق أو التدمير والتخريب .

ولما كانت دول غرب أوروبا فى العصور الوسطى هى التى ظلت تنمو وتتطور إلى أن كونت دول غرب أوروبا الحديثة ، فإن الوثائق الرسمية لهذه الدول ظلت هى أيضاً فى معظمها تتراكم وتتصل لتقدم للباحثين اليوم مادة علمية وفيرة وثيقة ؛ وذلك على العكس من دول الشرق الأوسط الإسلامى ، فإن نظم الحكم فيها تغيرت مع مطلع العصور الحديثة ونتيجة لا تصالها بالغرب الأوروبى وتأثرها به فى نظم حكمها وحركاتها الإصلاحية تغيراً أساسيا مما أدى إلى تدمير وثائقها وضياعها [1] .

---

(1) ذكر (B. Lewis : *Op. Cit. P. 140*) أن هناك دولة واحدة من دول الشرق الأوسط الإسلامية شذت عن هذا الوضع ، واحتفظت بمجموعات كثيرة من وثائقها الرسمية فى دار محفوظاتها (أرشيفها) ، وقد كتب مقاله هذا ليبين فيه أهمية هذا الأرشيف لدراسة تاريخ الدول العربية فى العصر العثمانى ؛ ونحب أن نضيف هنا أن دار المحفوظات المصرية بالقاهرة ، وقسم الوثائق بسراى عابدين يضمان مجموعات ضخمة من الوثائق المصرية التى ترجع إلى أواخر العصر المملوكى ، وتمتد إلى العصر العثمانى ثم إلى =

= عصر أسرة محمد على ، وقد بذلت جهود فردية لنشر بعض هذه الوثائق وأدت مهمتها فى إنارة السبيل أمام الباحثين فى تاريخ مصر الحديث ، ومن المفيد أن نشير هنا إلى بعض هذه الجهود ليرجع إليها من يريد :

– أسد رستم : بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد على الكبير (عن المحفوظات الملكية المصرية بعابدين) ، ٤ مجلدات ، بيروت ١٩٤٠م – ١٩٤٣ م ولهذه المجلدات الأربعة فهرس أبجدى قام بعمله صبحى نايف أبو شقرا ، وطبع فى القاهرة ، سنة ١٩٥٠ م (مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية) .

– أمين سامى: تقويم النيل، ٦ أجزاء، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ، ١٩٢٨ م–١٩٣٦ م.

– محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ م– ١٨٠١ م) ، المقالة الأولى ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية ، القاهرة ، ١٩٣٨ م (بحث مستخرج من مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة) .

بولس قرأ لى : السوريون فى مصر ، الجزء الأول (عهد المماليك) ، القسم الثانى ، الوثائق الخطية (١٧٥٠ م– ١٨٠٥م) ، مطبعة جريدة العلم ، بيت شباب ، لبنان ، ١٩٣٣م .

– مجمع التحريرات المتعلقة إلى ما جرى بأعلام ومحاكمة سليمان الحلبى قاتل صارى عسكر كلهبر بمصر القاهرة ، طبع بمطبعة الجمهور الفرنساوى ، فى سنة ٨ من إقامة الجمهور .

- Deny (Jean) : *Sommaire des Archives Turque du Caire . Le Caire, 1930*

– هذا وقد بذل كثير من المؤرخين المصريين والأوروبيين جهوداً أخرى لنشر بعض الوثائق الأوروبية التى تتصل بتاريخ مصر الحديث وخاصة فى عصر محمد على ، ومن هذه على سبيل المثال :

- Cattaui (René) : *Le Régne de Mohamed Aly d'aprés les Archives Russes en Egypte. T.I (Rapports Consulaires de 1819 à 1833) . Le Caire, 1931.*

= - Douin : *Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805 - 1807) – Correspondance des Consuls de France en Egypte. Le Caire 1926..*

: L'Egyypte de 1828 à 1830 . Correspondance des Consuls de France en Egypte . Roma, 1935 .

ورغم إلغاء أو زوال هذه النظم والدواوين فإن كثيراً من وثائقها لا يزال موجوداً وموزعاً بعضه فى الكتب والمراجع الأدبية والتاريخية المختلفة ، وبعضه فى دور الكتب والمحفوظات والمتاحف ؛ ورغم أن هذه الوثائق ذات أهمية كبيرة جداً ، فإنها مع هذا لا يمكن أن تكون لها نفس الأهمية التى كانت لها وهى محفوظة فى دواوينها وفى أوضاعها الخاصة ، وترتيبها بين مثيلاتها ، وفى النظام الأصيل الذى كانت عليه وقت استعمالها .

= - Driault (Ed) : *Mohamed Ali et Napoléon (1807 – 1814) Correspondance des Consuls de France en Egypte. Le Caire, 1925 .*

- Politis (A) : *Les Rapports de la Gréce et de L'Egypte pendant le régne de Mohamed Aly, 1833 - 1849 . Le Caire, 1935 .*

وقد استخدمت الوثائق المصرية الرسمية فى دراسات تاريخية كثيرة منشورة وغير منشورة . نشير هنا إلى بعضها على سبيل المثال :

- عبد الكريم (الدكتور أحمد عزت)

= تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة ١٩٣٨م .

= تاريخ التعليم فى عصور عباس وسعيد وإسماعيل ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٩٤٥ م .

- الحتة (الدكتور أحمد أحمد)

= تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، القاهرة ١٩٥٠ م .

- الجرتلى (الدكتور على)

= تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٥٢ م.

- الشيال (الدكتور جمال الدين)

= تاريخ الترجمة وحركة الثقافة فى مصر فى عصر محم على ، القاهرة ١٩٥٢ م .

- الشناوى (الدكتور عبد العزيز)

= السخرة فى حفر قناة السويس (فى عصرى سعيد وإسماعيل) ، رسالتان للماجستير والدكتوراة لم تطبعا بعد .

وسواء أكانت دولاً إسلامية أم غير إسلامية ؛ ومن المؤسف حقاً أن هذه الدور جميعاً قد دُمرت وتلاشت نتيجة لتعاقب الدول ، وللحروب وغارات الجيوش .

— ٥ —

وقد لاحظت منذ وُكِل إليَّ تدريس تاريخ مصر الإسلامية في جامعة الإسكندرية لأربع عشرة سنة مضت أن هذا التاريخ لا يمكن أن يكتب كتابة صحيحة إذا اعتمد الباحث فيه على المراجع التاريخية الأدبية وحدها ، ولاحظت أيضاً أن المراجع التاريخية والأدبية لا زالت تضم بين فصولها عدداً لا بأس به من الوثائق الرسمية لم يلتفت المؤرخون لأهميتها ، لقلتها ولأن نصوص الأدب والتاريخ تغطيها وتطغى عليها ، بل وتكاد تخفيها ، لأنها في هذا التفرق تفقد عامل الوحدة الذى يقرب بينها وبين العناصر التى تضمها كل وثيقة على

---

(1) انظر :

- ابن الصيرفى : قانون ديوان الرسائل ، نشر على بهجت ، القاهرة ١٩٠٥ م .

وقد ترجم (H.Massé) هذا الكتاب إلى الفرنسية بعنوان :

Henri Massé: *Le Code de la Chancellerie B.I.F.A.O. Le Caire, 1914*

- القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، ١٤ جزء ١ ، القاهرة ، ١٩١٣ م -١٩١٩ م.

حدة ، والتى يمكن أن تقدم للباحث – لو أنها جمعت فى صعيد واحد – عناصر كل موضوع مجتمعة متوائمة موضحة لما كان يكتنف هذا الموضوع من نقص أو غموض .

وبدات أرسم خطتى لجمع كل ما تستطيع أن تصل إليه يدى من وثائق تتصل بتاريخ مصر الإسلامية ، فوجدتها مجموعة ضخمة تحتاج فى دراستها إلى وقت طويل وجهد كبير ، ولهذا رأيت أن أبدأ بجمع الوثائق التى ترجع إلى العصر الفاطمى أولاً ، فإذا وفقت لدراستها ونشرها وكان فى الجهد والعمر بقية سعيت لجمع الوثائق الخاصة بعصور مصر الإسلامية الأخرى .

– ٦ –

وهذه الوثائق لو أنها وصلتنا فى أصولها لأمكننا بدراستها أن نضع الأسس السليمة لقواعد التوثيق المصرية فى العصور الوسطى الإسلامية ، وأعنى بذلك القواعد المقننة المتبعة فى كتابة الوثائق الرسمية الصادرة عن الدولة بأنواعها المختلفة ، سواء أكانت سجلات أم مراسيم أم منشورات أم توقيعات ، وسواء أكانت رسائل مرسلة إلى الأمراء التابعين للدولة أم للملوك المجاورين – أصدقاء وأعداء مسلمين وغير مسلمين – ، وسواء أكانت اتفاقات اقتصادية أم معاهدات سياسية .

والوثائق التى استطعنا جمعها ، وبالصورة الموجودة عليها فى الكتب والمراجع المختلفة لا زالت تحتفظ ببعض العناصر التى تمكننا من فهم بعض هذه القواعد التوثيقية ودراستها والكتابة عنها ، وهى العناصر المتصلة بترتيب الوثيقة أثناء كتابتها من حيث البدء وكيف يكون فى كل نوع من أنواع الوثائق ، وما صيغته وكيف تختلف هذه الصيغة من وثيقة لأخرى ؛ ثم ترتيب الحقائق عند

ذكرها ، ثم الختام وكيف يكون ، والبسملة أين تكتب ، والحمد ، وفى أى الوثائق يكون مفرداً ، وفى أيها يثنى أو يثلث ، والصلاة على النبى وعلى ابن عمه على وعلى أبنائه الأئمة الطاهرين ، وما صيغتها .

— ٧ —

وهناك نوع من المراجع يمد الباحث المؤرخ لهذه القواعد بمعلومات أخرى كثيرة تكمل إلى حد ما المعلومات السابقة التى يستطيع أن يستنبطها من الوثائق ذاتها ، وذلك هو الكتب التى كتبت خصيصاً للتأريخ لفن الكتابة والإنشاء، وقد عرفت المكتبة العربية هذا النوع من الكتب فى وقت مبكر ، وأول من ألف فى هذا الفن – فيما نعلم – هو ابن قتيبة فى كتابه « أدب الكاتب » ثم تلاه أبو بكر الصولى فوضع كتـــــابه « أدب الكتاب » ، ثم ألف بعد ذلك ابن درستويه (ت ٣٤٦ هـ) كتاب « الـكتاب » .

وكان أول من ألف فى هذا الفن فى مصر الإسلامية على بن خلف فى كتابه « مواد البيان » ، وهو كتاب قيم حاول فيه مؤلفه أن يقنن لفن الكتابة بوجه عام، ولفن كتابة الإنشاء بوجه خاص ، فهو يضع القوانين ويُقَعِّد القواعد التى يجب أن تتبع عند كتابة كل نوع من أنواع الرسائل والوثائق ، كيف تبدأ ، وكيف يكون السياق فيها وكيف تختم ، ثم يورد بعد كل قاعدة نماذج إيضاحية ، والقلقشندى ينقل عنه كثيراً وخاصة عند التأريخ لفن الكتابة ونظمها فى العصر الفاطمى كما ينقل عنه بعض النماذج التى أوردها ، وقد ظللت سنوات أبحث عن هذا الكتاب دون جدوى إلى أن علمت أخيراً أن معهد المخطوطات العربية الملحق بالجامعة العربية قد أحضر فيلماً مصوراً لهذا الكتاب عن نسخة وحيدة منه كتبت فى القرن السابع الهجرى ومحفوظة فى مكتبة فاتح فى استانبول ، وقد اطلعت

على الفيلم نفسه ، غير أننى لم أتمكن بعد من الحصول على صورة منه لدراسته [1] ، فإن له أهمية كبرى لأن مؤلفه – فيما يبدو لى – كان كاتباً من كتاب الإنشاء فى الدولة الفاطمية وعاش فى عصر المستنصر وهو لهذا يؤرخ لفن كتابة الإنشاء فى العصر الفاطمى .

ثم كتب بعده ابن الصيرفى فى كتابه « قانون ديوان الرسائل » ، وابن الصيرفى [2] كاتب ومؤرخ فاطمى تولى الكتابة فى ديوان الإنشاء الفاطمى ثم رئاسته ، وظل يلى هذا المنصب قرابة نصف قرن من الزمان إلى أن توفى فى عهد الخليفة الحافظ فى سنة ٥٤٢ هـ : وقد ألف كتابه باسم الوزير أبى على أحمد الملقب بكتيفات ، ابن الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالى .

وفى العصر المملوكى ألفت كتب كثيرة فى هذا الموضوع ، ففى القرن الثامن الهجرى كتب تاج الدين موسى بن حسن الموصلى كتابه« البرد الموشى فى صناعة الإنشا» [3] ، وفى أوائل القرن التاسع كتب القلقشندى موسوعته الكبرى « صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » ، وفى القرن العاشر كتب بهاء الدين محمد بن لطف الله الخالدى كتابه « المقصد الرفيع المنشا ، الهادى لديوان الإنشا » [4] .

---

(1) أنتهز هذه الفرصة فأتقدم بالشكر الجزيل لصديق العزيز الأستاذ الدكتور رويمر مدير المعهد الألمانى بالقاهرة فقد تفضل وحصل لى – بمساعدة أحد أصدقائه فى استانبول – على فيلم مصور لهذا الكتاب ، ووصلنى الفيلم أخيراً أثناء تصحيح تجارب هذا الكتاب .

(2) انظر ما كتبناه عنه فيما يلى هنا فى إحدى تعليقاتنا على الدراسة التحليلية للوثائق .

(3) توجد منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية ، رقم ٤٩٣٢ أدب ، ونسخة أخرى فى التيمورية رقم ١٨٨ أدب .

(4) توجد منه نسخة مخطوطة فى مكتبة جامعة القاهرة ، رقم ٢٤٠٤٥ .

وهناك مؤلفون آخرون أفردوا فى كتبهم فصولاً للتأريخ لفن كتابة الإنشاء ، ولديوان الإنشاء ونظمه وقوانينه ، منهم : المقريزى فى كتابه « المواعظ والاعتبار » ، والعمرى فى كتابه : « التعريف بالمصطلح الشريف » .

وبعض هذه المراجع يعنى بالناحية النظرية وحدها ، فيقنن ويقعِّد ، وبعضها يردف هذه القوانين والقواعد بإيراد نماذج واقعية للوثائق التى صدرت فعلاً عن ديوان الإنشاء وكتابه فى مختلف الأغراض .

— ٨ —

ومع هذا كله فإننى أعتقد أن الباحث فى موضوع القواعد التوثيقية لمصر الإسلامية لا يستطيع أن يوفى موضوعه حقه إذا هو أعتمد على الحقائق التى يمكن أن يستنبطها من صور الوثائق التى حفظتها الكتب أو على القوانين والقواعد التى توردها الكتب التى ألفت فى فن كتابة الإنشاء ، ولو أنه حصل على عدد من الوثائق الحقيقية فى صورتها الأصلية فإنه يستطيع أن يوفى بحثه حقه من الدراسة ، يستطيع أن يعرف نوع الورق وحجمه ، ونوع الحبر ولونه ، ونوع القلم الذى كتبه ، ونوع الخط ، وكيف كان يبدء أو يختم كل نوع من أنواع الوثائق وما هى المسافة التى كانت تترك بين سطر وسطر ، وأين كان يوقع كاتب الإنشاء ، وأين كان يوقع الخليفة أو السلطان ويكتب علامته ، وما هى العلامة التى كان يستعملها كل حاكم ، وما هو خط السير الذى كانت تتخذه كل وثيقة أثناء انتقالها من ديوان إلى ديوان وما هى التواقيع التى كان يوقع بها كل ديوان .

وهذه البيانات بدت لى واضحة فى وثائق عثرت عليها فى صورها الأصلية فى مكتبة دير سانت كاترين [1] ، وكلها وثائق أمانات ، أى أنها صدرت عن الخلفاء الفاطميين ووزرائهم لتأمين رهبان دير سانت كاترين على أرواحهم وديرهم وممتلكاتهم وأوقافهم ... إلخ .

- وأقدم هذه الوثائق وأولها منشور صادر عن ولى عهد المسلمين (عبد المجيد وهو الذى سيلى الخلافة فيما بعد باسم الحافظ) ووزيره أبى على أحمد (الملقب بكتيفات) بن الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالى وتاريخها ذو القعدة سنة ٥٢٤ هـ (أكتوبر ١١٣٠ م) .
- والثانية صادرة عن الخليفة الفاطمى الفائز ووزيره الصالح طلائع بن رُزِّيك ، وتاريخها ربيع الثانى سنة ٥٥١ هـ (مايو - يونيو ١١٥٦ م) .
- والثالثة صادرة عن الخليفة العاضد ووزيره أسد الدين شيركوه وتاريخها جمادى الآخرة سنة ٥٦٤ هـ (مارس ١١٦٩ م) .

وسيأتى الكلام مفصلاً عن هذه الوثائق ووصفها وقيمتها عند نشرها ، ولكن يكفى أن أشير هنا إلى أن هذه الوثائق الثلاث تعطينا فكرة واضحة عن خط السير الذى كانت تسير الوثيقة من ديوان إلى ديوان فإن كل وثيقة منها تحمل فى نهايتها عدداً من توقيعات أصحاب الدواوين بما يفيد ورود الوثيقة أو إثباتها أو إنزالها أو نسخها ، والتعبيرات المستعملة هى :

« يثبت » .

« يثبت أصله » .

---

(1) وعن وثائق دير سانت كاترين انظر : (أحمد محمد عيسى : مخطوطات ووثائق دير سانت كاترين بشبه جزيرة سينا ، مقال بالمجلة التاريخية المصرية ، المجلد الخامس ، ١٩٥٦ م ، ص ١٠٥ - ١٢٤) .

« أثبت » .

« اثبتوا » .

« نزل » .

« ينسخ » .

« نسخ » .

ويلى كل إشارة من هذه اسم الديوان وتوقيع صاحبه ، وهذه الوثائق الثلاث تتضمن أسماء عدد كبير من الدواوين الفاطمية ، بعضها معروف ذكرته المراجع التاريخية ، والبعض الآخر جديد لم تشر إليه هذه المراجع ، وفيما يلى أسماء هذه الدواوين .

- ديوان النظر الناصرى السعيد .
- ديوان النظر العزيزى السعيد .
- ديوان المجلس العاضدى السعيد .
- ديوان الجيوش العزيزية المنصورة .
- ديوان الاستيفاء على الثغور المحروسة بالطور الشريف .
- الديوان الخـــــاص .
- ديوان الإقطاعات العزيزى السعيد .
- ديوان الإقطاعات المرتجعة .
- ديوان الرباع السلطانية ... إلخ ... إلخ .

وواضح غاية الوضوح أن مؤرخ العصر الفاطمى بعامة ، ومؤرخ النظم الفاطمية بخاصة كان يستطيع أن يجد مادة قيمة غزيرة لو أنه وفق للحصول على عدد أكبر من هذه الوثائق فى صورتها الأصلية .

وفيما ذكرناه كذلك مَثل صغير يؤيد ما سبق أن قلناه أن هذه الوثائق الأصلية هى المصدر الأول لفهم الأسس الصحيحة للقواعد التوثيقية فى العصور الوسطى .

وقد استطعت بعد مراجعة أكبر عدد ممكن من المراجع التاريخية والأدبية - المخطوطة والمطبوعة (١) - أن أجمع مائة وثيقة وعشرة وثائق (٢) وبدأت فصنفتها إلى مجموعات ، متخذاً نظم الحكم وألوان الحياة أساساً لهذا التصنيف ، فجاءت في النهاية ثلاثة عشرة مجموعة ، بيانها كالآتي :

---

(١) وهذه بعض المصادر التي جمعت عنها هذه الوثائق :

- السيوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة .
- القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء.
- ابن الصيرفي : الإشارة إلى من نال الوزارة .
  قانون ديوان الوسائل .
- المقريزي : اتعاظ الحنفا بذكر الأئمة الفاطميين الخلفا ، مخطوطة طوب قبو سراى، ونشره جمال الدين الشيال ، القاهرة ، ١٩٤٨ م .
  : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار .
- ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، نشر أمدروز .
- الحنبلي : شفاء القلوب في مناقب بني أيوب ، مخطوط .
- ابن واصل : مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، الجزء الأول ، نشر جمال الدين الشيال ، القاهرة ، ١٩٥٣ م .

أبو شامة : كتاب الروضتين في أخبار الدولتين .

ابن العديم : زبدة الحلب في تاريخ حلب ، الجزء الأول ، نشر سامي الدهان، دمشق ١٩٥١ م .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة .

- *Al-Hidayatu' L'Amiriya . ed . Asaf Ali Fyzee, Calcutta, 1938*

(٢) توجد أعداد أخرى من الوثائق الفاطمية والإسماعيلية لم أدخلها فى مجموعتى لأنها سبق أن نشرت ، وفيما يلى أمثلة لتلك الوثائق : =

١ – ١٠ وثائق عن نظام الخلافة وولاية العهد .

٢ – ١٣ وثيقة عن نظام الوزارة والوزراء .

٣ – ٩ وثائق عن نظام القضاء والقضاة .

٤ – ٣ وثيقتان عن نظام الحسبة والمحتسبين .

٥ – ١ وثيقة واحدة عن الدعوة ودعاة الدعاة .

٦ – ٢٠ وثيقة عن النظام المـالى والاقتصادى .

٧ – ٩ وثائق عن الحياة الاجتماعية والأعيـاد .

٨ – ٣ وثائق عن الحـالة الداخلية والأمن العام .

- سيرة المؤيد فى الدين داعى الدعاة ، نشر الدكتور محمد كامل حسين ، القاهرة ١٩٤٩ م (وفى هذا الكتاب عدد من الرسائل التى كتبها المؤيد فى الدين إلى بعض الوزراء والولاة والقواد الفاطميين) .
- الداعى أحمد حميد الدين الكرمانى : الرسالة الواعظة فى نفى دعوى ألوهية الحاكم بأمر الله ، نشرها الدكتور محمد كمال حسين فى : (مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، المجلد ١٤ ، ج ١ ، مايو ١٩٥٢ م ، ص ١ – ٢٩) .
- بين أبى العلاء المعرى وداعى الدعاة الفاطمى (خمس رسائل نشرتها المطبعة السلفية – القاهرة ، ١٣٤٩ هـ) .
- أربع رسائل إسماعيلية (نشرها عارف تامر ، سلمية ، سوريا ، ١٩٥٢ م) .
- الرسائل المستنصرية (نشرها عبد المنعم ماجد ، القاهرة ١٩٥٤ م) .
- انظر أيضـاً :
- *(Hamdani : The Letters of al - Mostonçir . B.S.O.S. vol. VLI,1933-1935).*

- سيرة الأستاذ جوذر ، نشر محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادى شعيرة ، القاهرة ١٩٥٤ م (وفى هذا الكتاب عدد من الوثائق الهامة التى تتصل بتاريخ الفاطميين فى المغرب) .

٩ - ١٤ وثيقة عن النظم الإدارية ودواوين الحكم والولاة فى العاصمة والأقاليم .

١٠ - ٢ وثيقتان عن الحياة العلمية ووظائف التدريس والمدارس .

١١ - ٧ وثائق عن الجيش وفرقه ونظمه .

١٢ - ٦ وثائق أمانات (أى سجلات لتأمين طوائف الشعب فى مناسبات مختلفة .

١٣ - ١٤ وثيقة عن العلاقات الخارجيـــة .

وبعد هذا التصنيف أخذت فى دراسة وثائق كل مجموعة على حدة ، فرتبتها ترتيباً زمنياً ، فوضعت الوثائق التى صدرت فى عهد المعز أولاً ، تليها تلك التى صدرت فى عهد العزيز ثم تلك التى صدرت فى عهد الحاكم ، وهكذا ، لتسهل دراسة كل نظام من نظم الحكم وما أصابه من تطور منذ قيام الدولة إلى نهايتها ، وسيرى القارئ أنه يستطيع نتيجة لهذا المنهج أن يصل إلى معلومات وحقائق ما كان يستطيع أن يصل إليها لو أنه درس كل وثيقة على حدة .

وكانت الخطوة التالية من خطوات منهجى أن أتأكد من صحة كل وثيقة ، لأن هذه الوثائق - كما سبق أن ذكرت - وردت فى كتب التاريخ والأدب والإنشاء المتأخرة وأتى بها مؤلفو هذه الكتب لإيضاح بعض الحقائق التاريخية أو باعتبارها مُثُلاً لإنتاج بعض الأدباء ، أو لتكون نماذج لكتاب الإنشاء ينسجون على منوالها ، ولهذا فهم قد نزعوا منها فى معظم الأحوال البيانات التى تحدد

زمنهـا أو تؤكد صحتها ، كاسم الخليفة الذى أصدرها أو التاريخ الذى كتبت فيه أو اسم كاتب الإنشاء [1] الذى كتبها ، لهذا بذلت جهداً كبيراً لملء هذه الثغرات وإثبات صحة الوثيقة ، ثم شفعت هذا بدراسة تحليلية مقارنة بينت فيها الجديد الذى يمكن أن تضيفه كل وثيقة إلى العلم والتاريخ ، وأستطيع أن أؤكد أن هذه المجموعة عند إتمام نشرها ستقدم للباحثين والمؤرخين مادة جديدة وفيرة وثيقة ستغير الكثير من المعروف المتداول عن تاريخ مصر فى العصر الفاطمى ، وعن نظم الحكم المختلفة فى عهد هذه الدولة المجيدة ، كما أنها ستكشف الغطاء عن كثير من العلاقات الخارجية التى كانت تربط بينها وبين الدول الأخرى المجاورة ، وخاصة الشام واليمن وصقلية والخلافة العباسية .

---

(1) هذه الوثائق جميعا جمعت من الكتب التاريخية والأدبية – فيما عدا ثلاث وثائق وجدتها كما هى على الحالة التى صدرت بها فى دير سانت ساترين – ؛ وقد حرص مؤلفو هذه الكتب فى أحيان قليلة على ذكر هذه البيانات ونصوا على كتاب الوثائق ، وأهمل ذكر ذلك فى معظم الأحيان ، وقد بذلت جهداً كبيراً لتحقيق هذه البيانات ، وفيما يتعلق بكاتب الوثيقة ذكر (ابن الصيرفى : قانون ديوان الرسائل ، ص ١٣ – ١٤) أن النظام فى الدولة العباسية كان يقضى أن يثبت كاتب الإنشاء اسمه فى نهاية كل وثيقة ، أما فى الدولة الفاطمية فكان كاتب الإنشاء يكتفى بكتابة عنوان الوثيقة بخطه دون ذكر اسمه ليستدل من هذا الخط على كاتبها ، فإذا لم تكن الوثيقة من هذا النوع الذى يعنون ، كتب تاريخها بخطه لنفس الغرض ؛ قال ابن الصيرفى : ((ويلزمه – أى كاتب الإنشاء – أن يكون المتعنون للكتّب ، لأن على كَتبه العنوان بخيطه شهادة عليه أنه قد وقف على الكتاب بما كتب فيه ، وقد كان الرسم جارياً بالعراق – وفيه الكتاب الأفاضل – أن يكتب الكتاب ويقولون فى آخره : وكتب فلان بن فلان ، ويذكرون اسم متولى ديوان الرسائل ؛ فاكتفى هاهنا – أى فى الدولة الفاطمية – بكون العنوان بخطه عن ذكر اسمه فى آخر الكتاب ؛ وأما ما لا عنوان له كالمناشير وغيرها فمن الواجب أن يكون تاريخه بخطه ليقوم مقام العنوان مما يعنون من الشهادة عليه بارتضائه وإحماده)) .

وإلى هذا كله فإن هذه المجموعة من الوثائق ستقدم لدارسى الأدب العربى وتاريخه مادة طيبة وقيمة ، فقد كان من المتبع أن يختار لرئاسة ديوان الإنشاء والكتابة فيه أحسن الأدباء وأكبرهم ، وكان هؤلاء الأدباء يفتنون فى كتابة الوثائق لإبراز قدراتهم ، ولأن هذه الوثائق صادرة عن الخلفاء فمن الواجب أن تكتب بأجمل أسلوب وأبلغه ، وتاريخ الأدب فى مصر الإسلامية لم يكتب حتى الآن كتابة جدية شافية وافية ، لأن من كتبوا فيه كانوا يعتمدون على أقوال المؤرخين السابقين ، وقليل منهم من اعتمد على بعض الوثائق عند دراسته ، وهذه المجموعة من الوثائق تقدم لهؤلاء الدارسين نماذج ضخمة لفن النثر بعامة ولفن الكتابة الديوانية فى مصر الفاطمية بخاصة من إنتاج عدد كبير من أبرز أدباء العصر الفاطمى ، من أمثال : الموفق بن الخلال ، وعلى بن خلف ، والقاضى الفاضل ، وأبى منصور بن سورين ، وولى الدولة ابن خيران ، وأبى الحسن بن أبى أسامة ، وابن الصيرفى ... إلخ ... إلخ .

- ١١ -

وأستطيع أن أجمل هنا الأسس والمبادىء والحقائق التاريخية التى تتصل بنظامى : الخلافة وولاية العهد ، والوزارة كما اتضحت فى هذه المجموعة من الوثائق المنشورة فى هذا المجلد ، وكما شرحتها وفصلت الحديث عنها فى الدراسة التحليلية المقارنة التى أفردتها لكل وثيقة فى القسم الأول من هذا الكتاب .

نظام الخلافة وولاية العهد

فلسفة الحكم عند الفاطميين قائمة على أسس قوية متينة من المذهب الشيعى الإسماعيلى ، ولهذا فهم لا يستعملون المصطلح المعروف « الخلافة » وإنما يؤثرون استعمال لفظ « الإمامة » ، والإمام الأول عندهم هو على بن أبى طالب يسمونه إماماً تشبيهاً له بإمام الصلاة فى وجوب اتباع الناس له والإقتداء به ، ولهذا هم أيضاً يسمون الخلافة بالإمامة الكبرى [1] تمييزاً لها عن الإمامة الصغرى وهى إمامة الصلاة .

وقد كتب مؤرخو نظم الحكم والأحكام السلطانية الكثير « الإمامة » باعتبارها النظام الرئيسى بين نظم الحكم فى الدولة الإسلامية الشيعية ، ولكن ما كتبوه يتناول الناحية النظرية التقنينية وحدها ، أما هذه المجموعة التى ننشرها اليوم من الوثائق المتصلة بنظام الإمامة فإنها ذات قيمة خاصة لأنها تتناول الناحية التطبيقية التطورية لفكرة الإمامة ونظامها ، ولفكرة ولاية العهد ونظامها ، إنها تبين كيف طبق الفاطميون أثناء حكمهم المثل النظرية لفكرة الإمامة ، وإلى أى حد التزموا هذه المثل أو خالفوها ، وأثر هذا الالتزام أو المخالفة فى تاريخ الدولة .

• فكرة الإمامة هى المحور الذى تدور حوله ، والأساس الذى تقوم عليه الدولة الفاطمية الإسماعيلية مذهباً ومجتمعاً ودولة ، فالشيعة الإسماعيلية يعتقدون أن الإمامة هى ركن الدين الركين ، وهى قاعدة الإسلام ، بل إنهم يعتقدون أن

---

[1] ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٠٤ .

« من أصبح من هذه الأمة لا إمام له ، أصبح ضالاً تائهاً ، وأن من مات على هذه الحال مات ميتة كفر ونفاق » [1] .

• وهم يعتقدون أن علياً كان وصيّ محمد والإمام من بعده باختيار إلهي ، وحجتهم الكبرى في هذا أن الرسول عليه السلام لما عاد من مكة بعد حجة الوداع سنة ١٠ هـ نزل بغديرُ خمّ (وهو موضع بين مكة والمدينة) وآخى عليّ ابن أبي طالب ، ثم قال لمن معه : « عليٌ مني كهارون من موسى ، اللهم وال من والاه ، وعادِ من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله » ؛ ويعلق الشيعة على هذا الحديث أهمية كبرى ، إذ يعتبرونه بمثابة مبايعة علنية من الرسول قبيل وفاته لعلي بن أبي طالب .

• وهم يعتقدون أن محمداً استودع علياً وبثّه علوما لدنيّه كان يخفيها عن جمهور صحابته ، وأن هذه العلوم يلقنها كلُ إمام من نسل عليّ للإمام الذي يخلفه ويستودعه إياها .

والأساس القوي الذي قامت عليه الدولة الفاطمية هو انتسابها إلى علي ابن أبي طالب ، ولهذا كان السلاح القوي الذي استعمله أعداؤها و معارضوها هو الطعن في هذا النسب ليتوصلوا منه إلى الطعن في شرعيتها وشرعية حكمها .

وإنا لنلاحظ في وضوح أن الخلفاء الفاطميين كانوا جدّ حريصين في هذه المجموعة من الوثائق الخاصة بنظام الإمامة والتي ننشرها اليوم على إبراز هذه المبادىء والمعاني ، فهذه الوثائق جميعاً – بل وكل الوثائق الصادرة عن الدولة – كانت تفتتح دائماً – بعد البسملة والحمد لله – بالصلاة على محمد ، وعلى أخيه وابن عمه علي ، وعلى الأئمة من ذريتهما ؛ ولهذا النص واطراده دلالة خاصة ، فإن الدولة كانت لا تترك فرصة تمر دون أن تعلن عن مذهبها ، وتؤيد

---

[1] أبو جعفر الأعور محمد بن يعقوب الكليني : الكافي ، طهران ، ١٢٨١ هـ ، ج ١ ، ص ٨٦ .

شرعيتها وصحة نسبها ، لتستقر الفكرة فى نفوس الشعب ، وفى نفوس كل من توجه إليه الوثيقة أو يستمع إليها .

وفى بعض هذه الوثائق تأكيد لفكرة انتقال هذه الأسرار المكنونة والعلوم اللدنية من الإمام الأب إلى الإمام الابن بطريق الوراثة ، ولا يعنى شيئاً أن يكون الإمام الابن طفلا صغيراً عند توليه الإمامة ، فإن هذه الأسرار والعلوم إنما تنتقل إليه بطريق الوراثة ويستودعه أبوه إياها ، ففى الوثيقة الأولى نُصَّ على أن الخليفة المستعلى – عندُ نقْلته – جعل لابنه الآمر « عقد الخلافة من بعده » ، وأودعه « ما حازه من أبيه عن جده » ، وأطلعه « من العلوم على السر المكنون » وأفضى إليه « من الحكمة بالغامض المصون » .

- ومن الشروط الأساسية الهامة لصحة الإمامة عند الشيعة الإسماعيلية الوصية أو « النص » ، أى أن ينص الإمام السابق على الإمام اللاحق من أولاده ، فهم يعتبرون النص بمثابة أمر بالتعيين صادر عن الإمام السابق ، وهم لا يأخذون بفكرة « الاختيار » كوسيلة لتعيين الخليفة أو الإمام ، بل هم يؤثرون النصّ ويؤمنون به ، ومذهبهم جميعاً – كما يقول ابن خلدون فى الفصل الذى أفرده للكلام عن مذاهب الشيعة فى حكم الإمامة : « أن الإمامة ليست من المصالح العامة التى تفوَّض إلى نظر الأمة ، ويتعين القائم بها بتعيينهم ، بل هى ركن الدين وقاعدة الإسلام ، ولا يجوز لنبى إغفاله ولا تفويضه للأمة ، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم ، ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر ، وأن علياً – رضى الله عنه – هو الذى عيَّنه – صلوات الله وسلامة

عليه – بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم ... ، وكذلك تنتقل منه إلى من بعده .... »[1] .

- ويشترط في النص عندهم أن يصدر عن الإمام وقت نُقْلته – أي عند موته – بمعنى أنه إذا صدر عن الإمام اكثر من ولد من أولاده فإنه لا يؤخذ إلا بالنصّ الأخير الذى صدر عنه وقت نقلته وانتقاله إلى الدار الآخرة ، لأنه في رأيهم يجبُ كلّ النصوص الأخرى السابقة .

والوثيقتان الرابعة والخامسة فيما يلى هنا الموسومتان باسم « الهداية الآمرية » و « إيقاع صواعق الإرغام » ، فيهما معلومات قيمة وجديدة ومناقشة مسهبة مفصلة لهذه الشروط والمعانى ، لأنها أثيرت جميعاً عند موت الخليفة المستنصر وأثناء النزاع بين ولديه نزار والمستعلى ، وظلت تثار بين أتباع كل منهما وخاصة في عهد الخليفة الآمر بن المتعلى الذى أصدر هاتين الوثيقتين للاستشهاد بهذه الأصول للرد على حجج النزارية وتفنيدها .

– ١٣ –

- ونظام الوراثة عند الشيعة الإسماعيلية يقضى أن تكون الإمامة في نسل على ابن أبى طالب دون غيرهم ، وأن تنتقل دائماً من الأب إلى الابن ، فهم في هذا يختلفون عن الأمويين والعباسيين الذين كانوا يبيحون أن تنتقل الخلافة أحياناً إلى الأخ أو إلى ابن العم أو إلى أكبر أفراد الأسرة سناً ، والسر في التزام الشيعة الإسماعيلية هذا النظام من نظم الوراثة كما تنتقل الصفات الخَلْقية تماماً ، وقد كان لهذا النظام فوائد كثيرة أهمها أنه كان عاملاً من عوامل الاستقرار، وأنه جنّب الأسرة والدولة – إلى حد كبير – عوامل المنافسة والنزاع والتخاصم في سبيل العرش .

---

[1] ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٠٧ – ١٠٨ .

وقد التزم الفاطميون منذ إقامة دولتهم هذا النظام فيما عداً حالات ثلاث :

- فى الحالة الأولى حاول الخليفة الحاكم بأمر الله أن يحرم ابنه ، فعهد بولاية العهد لابن عمه عبد الرحيم بن إلياس [1] ، ولسنا نعرف حتى الآن السبب الذى دفع الحاكم إلى هذا الإجراء الذى يتعارض مع أساس هام من أسس المذهب ، ومع هذا لم يكتب لهذه المحاولة النجاح ، فقد قُتل الحاكم قتلة تحوطها الريب والشكوك ، وسعت أخته « ست الملك » حتى أقامت « الظاهر » ابن الحاكم على عرش الخلافة .

- والحالتان الثانية والثالثة خولف فيهما هذا المبدأ فعلاً ، وتولى الخلافة ابن العم لا الابن ، فبعد وفاة الخليفة الآمر بأحكام الله ولى الخلافة ابن عمه الحافظ لدين الله ، وبعد وفاة الخليفة الفائز ولى الخلافة ابن عمه العاضد لدين الله ، وهو آخر خلفاء الدولة .

وفى كل مرة خولف فيها نظام الوراثة كما نصّ عليه المذهب حدث انقسام مذهبى سياسى ، وهذه الانقسامات المذهبية السياسية هزّت الدولة هزات عنيفة وكانت أهم العوامل التى أدت إلى إضعاف الدولة وانحلالها .

فعند وفاة الخليفة المستنصر حدث خلاف فى تحديد النص ، فقال نزار - الابن الأكبر - بأن النص والوصية له ، وقال الوزير القائم بالحكم الأفضل شاهنشاه بأن النص والوصية للابن الأصغر أبى القاسم أحمد - الذى ولى الخلافة

---

[1] نقلنا عند كلامنا عن الوثيقة الرابعة فى الفصل الخاص بالدراسة التحليلية فقرات كثيرة عن مخطوطة « اتعاظ الحنفا » للمقريزى تلقى أضواء جديدة على هذه المحاولة وعلى شخصية عبد الرحيم بن إلياس وسيرته ، راجع هذا الفصل فيما يلى .

باسم المستعلى - ، وانتهى النزاع بهزيمة نزار وتولية المستعلى ، وانقسم الإسماعيلية منذ ذلك الحين إلى فرقتين :

- الإسماعيلية النزاريـــة.
- والإسماعيلية المستعلية .

ولاقت الدولة الفاطمية بعد هذا الانقسام الأمرَّين من معارضة النزارية ومقاومتهم .

والانقسام المذهبى الثانى حدث بعد وفاة الآمر ، فقد خولفت أصول المذهب وولى الخلافة الحافظ ابن عم الآمر ، فى حين أنه كان قد وُلد للآمر قبيل وفاته ابن اسمه « الطيب » وأخذت له البيعة بولاية العهد ، ولهذا انقسمت الإسماعيلية مرة ثانية إلى :

- إسماعيلية حافظية .
- وإسماعيلية طيبية .

وكان هذا الانقسام عاملاً جديداً من عوامل إضعاف الدولة فى أخريات أيامها .

والأزمة الثالثة التى تعرضت لها الدولة نشأت فى عهد الحافظ بسبب المنافسة على ولاية العهد ، فقد عهد الحافظ أولاً لابنه الأكبر سليمان ، ولكنه مات بعد قليل، فعهد لابنه الثانى حيدرة مما أثار حقد ابن ثالث اسمه حسن فقام بثورة عنيفة انقسم بسببها الجيش الفاطمى إلى فريقين يحارب كل منهما الآخر مما أدى إلى إضعاف الجيش فى مجموعه .

هذه الانقسامات والأزمات الثلاث – رغم أهميتها القصوى فى فهم التاريخ الفاطمى – لم تلق من عناية المؤرخين السابقين – قدامى ومحدثين – إلا النزر الضئيل ، ومن حسن الحظ أن أربع وثائق من بين الوثائق العشر الخاصة بنظام الخلافة والتى درسناها ونشرناها فيما يلى تتصل بهذه الأزمات وتلقى عليها أضواء جديدة .

فالوثيقتان الرابعة والخامسة فيهما دفاع مستفيض عن وجهة نظر المستعلية فى أحقية المستعلى بالخلافة دون أخيه نزار .

وهذا الدفاع مبنى على أدلة كثيرة يمكن تصنيفها على النحو الآتى :

١ – أدلة تعتمد على أقوال وروايات روتها عن المستنصر أخته شقيقته .

٢ – أدلة تعتمد على السوابق التاريخية فى الدولة نفسها .

٣ – أدلة تعتمد على أصول المذهب الإسماعيلى .

وقد عرضنا هذه الأدلة وحللناها وشرحناها عند دراستنا للوثائق وبينا أهميتها وكيف أنها تقدم إضافات كثيرة قيمة للباحث فى تاريخ هذا الانقسام وأسبابه ونشأته ونتائجه ، وخاصة أنها كتبت بعد مضى عشرين سنة فقط من حدوث الانقسام ، وأنها تبين وجهة نظر المستعلية فى حين أن ما بين أيدينا من مراجع كانت إلى عهد قريب تمدنا فقط بوجهة نزر النزارية ، أو بوجهة النظر المعارضة للشيعة عموماً ، وهى وجهة النظر السنية .

والوثيقة السادسة وثيقة نادرة وهامة لأنها لم تصدر عن الخليفة المتوفى أثناء حياته لعقد البيعة لولى العهد من بعده – كما جرت العادة بذلك فى العصر الفاطمى – وإنما هذه الوثيقة صدرت عن الخليفة الجديد الحافظ لدين الله بعد وفاة ابن عمه الخليفة السابق الآمر بأحكام الله ، بل وبعد وفاته بسنة ، وقد عقد

هذه البيعة الوزير أبو الفتح يانس ، وزير الحافظ ؛ وهى إلى هذا كله تؤرخ للانقسام المذهبى الثانى ، وقد شرحنا هذه الوثيقة فى دراستنا التحليلية شرحاً وافياً مستفيضاً ، واستعرضنا الآراء المتباينة التى يقول بعضها بأن الآمر كان قد أنجب قبيل موته ولداً ذكراً أسماه الطيب وأعلنه ولياً لعهده ، والتى يقول بعضها الآخر بأن الآمر مات قبل أن ينجب وترك إحدى زوجاته حاملاً وأوصى للحمل إن أتى ذكراً ، ولكنها أنجبت بنتاً ، مما أضطر رجال الدولة إلى اختيار الحافظ خليفة.

- ١٦ -

وأضفنا أثناء دراستنا رأياً جديداً مدعماً بالأسانيد التاريخية لم يسبقنا إليه أحد من قبل وهو أن زوج الآمر أنجبت بعد وفاته ولداً ذكراً آخر - غير الطيب - ولكنها أخفته فى القرافة مدة خوفاً عليه من الحافظ الطامع فى الخلافة ، ومن الوزير أبى على أحمد بن الأفضل شاهنشاه ، وهذا يفسر لِمَ لقب الحافظ - عند توليه أول مرة غداة وفاة الآمر ، وثانى مرة بعد إطلاق سراحه - بولى العهد الكفيل لطفل مرتقب .

وهذه الوثيقة تلقى أضواء جديدة أخرى على فترة من أهم فترات التاريخ الفاطمى ، ومدى هذه الفترة سنة واحدة ، وهى السنة التالية لوفاة الآمر فقد ولى الحافظ غداة وفاة الآمر ، ولكنه ولى كولى للعهد وكفيل لطفل منتظر ، ثم ثار به أبو على أحمد بن الأفضل شاهنشاه ، وخلعه فى اليوم التالى وسجنه ، واستقل هو بالحكم .

وهذا الذى فعله أبو على أحمد يعتبر انقلاباً سياسياً كامل الأركان ، وأوشك بفعلته هذه أن يقضى نهائياً على الدولة الفاطمية ، فقد كان إمامى المذهب ، ولهذا عمل على إلغاء كثيرة من الشعائر الإسماعيلية ، وعين قاضياً إمامياً ، وخطب

له بألقاب تدل على استقلاله التام ، وكان من الممكن أن يقضى على الدولة الفاطمية نهائياً وأن يقيم فى مصر دولة جديدة لولا أن ثار به الأمراء والإسماعيلية بعد نحو سنة وقتلوه ، وأطلقوا سراح الحافظ وأعادوه إلى الحكم ، وظل الحافظ دائب البحث عن الطفل المختفى إلى أن عثر عليه وتخلص منه وأعلن نفسه خليفة بهذا السجل الذى درسناه ، وإنما بعد مضى سنة من وفاة ابن عمه الآمر ، ولهذا اعتبر الإسماعيلية اليوم الذى أطلق فيه سراح الحافظ عيداً من أعيادهم الهامة وأسموه «عيد النصر» ، وظلوا يحتفلون به إلى آخر أيام دولتهم ، لأنهم اعتبروه نصراً للمذهب الإسماعيلى وللدولة الفاطمية وإحياءً لهما بعد أن حاول أبو على أحمد القضاء عليهما .

والوثيقة السابعة تشرح الأزمة الثالثة : وهى الثورة التى قام بها الحسن بن الحافظ، وقد أوضحنا فى دراستنا الأسباب الممهدة لهذه الثورة ، فأرخنا لوصايا الحافظ بولاية العهد لأبنائه المختلفين ثم أشرنا إلى أحداث الثورة ونتائجها .

ونستطيع أن نقول بعد هذا إن كل ما ذكرناه فى هذه الدراسة جديد بغير الكثير مما عرف عن تاريخ الدولة الفاطمية ، ويضيف إليه كثيراً مما لم يكن معروفاً من قبل ، ولعل فى هذا دليلاً كافياً على أهمية الوثائق ووجوب دراستها والإفادة منها كمرجع تاريخى أصيل .

والوثائق الثلاث الأولى تمدنا بمعلومات قيمة عن التقاليد التى كانت تتبع والإجراءات التى كانت تتخذ عند وفاة خليفة فاطمى وتولى خليفة جديد ، فالوثيقتان الأولى والثانية توضحان أن الخليفة الجديد كان يصدر عند تولية الحكم نوعين من السجلات : النوع الأول سجل موجه إلى أولياء الدولة وأمرائها وقوادها وأجنادها ورعاياها فى عاصمة الدولة لإعلان وفاة الخليفة السابق والتعزية فيه ، ولإعلان توليه هو الخلافة ؛ والنوع الثانى كان يوجه إلقى ولاة الأقاليم وَمنْ قِبَلهم ومَنْ يرد عليهم لإعلانهم بهذين الحدثين .

والوثيقة الثالثة تضيف حقيقة جديدة وهى أن الخليفة عند تولية العرش كان يصدر سجلات بتجديد ولاية الولاة فى الأقاليم ، وهى إلى هذا تمدنا بمعلومات قيمة عن نظام الحكم فى الأقاليم فى العصر الفاطمى وتحدد أنواع الموظفين الذين يعاونون الوالى فى إدارة شؤون الحكم فى ولايته ، وهم :

- متولى الحكم (أى القاضى) .
- ومتولى الدعوة الهادية (أى الداعى) .
- والمستخدم فى الخطبة العلوية (أى خطيب المسجد الجامع وإمامه) .
- والموظفون المشرفون على استثمار الأموال (أى كتاب الدواوين القائمون على جميع الأموال فى الأقاليم) .
- والرجال (أى الجنود) .

والوثائق الأربع الأخيرة خاصة بنظام ولاية العهد ، ومن المعروف أن الخليفة الفاطمى كان يصدر أثناء حياته – وتبعاً لأصول المذهب – سجلاً بتعيين ولى عهده الذى نصَّ عليه ، وعلى هذا سار معظم الخلفاء الفاطميين وخاصة فى النصف الأول من حكم الدولة ، ولكن هذه الوثائق الأربع تشير إلى خروج الفاطميين على هذه الأصول فى أخريات أيامهم ، فإحدى هذه الوثائق سجل بولاية عهد نقضت ولم تتم ، ووثيقة ثانية سجل بولاية للعهد لم يصدره الخليفة قبل موته ، وإنما أصدره ولى العهد نفسه بعد موت أبيه وتوليه هو الخلافة ، ووثيقة ثالثة خالية من كل البيانات ، ولم نستطيع تحقيقها وإنما رجحنا أنها ترجع إلى عهد المستنصر ، والوثيقة الرابعة لها أهمية خاصة فقد أثبتنا بعد تحقيق بياناتها

المنزوعة أنها سجل بتعيين آخر ولى عهد فى الدولة وأن هذا الولى للعهد وهو داود بن العاضد لم يل الخلافة ، فقد انتهت الدولة بوفاة أبيه العاضد . وتضيف هذه الوثائق أشياء جديدة أخرى :

- فهى تضيف أن الخليفة كان ينص أحياناً على أكثر من ولى عهد من أبنائه، وأنه كان هناك عند الفاطميين نوعان من أولياء العهد : ولى عهد يسمى ولى عهد المسلمين ، وولى عهد يسمى ولى عهد المؤمنين ، وأن الثانى كان يرجح الأول ويجبه .

- وتضيف أن السجل بتعيين ولى العهد كان يتضمن أحياناً الأمر بإنشاء طائفة جديدة من طوائف الجيش الفاطمى تنسب إلى ولى العهد وتسمى «الطائفة العهدية» ، وتكون مهمتها حراسة ولى العهد وخدمته والوقوف ببابه ، وهذه طائفة جديدة من طوائف الجيش الفاطمى لم تشر إليها المراجع التاريخية المعروفة .

- وتضيف أن أسم ولى العهد كان يضرب أحياناً على السكة وينقش على الطراز، ويثبت فى طرز الأبنية وكتب الابتياعات والأشربة ..

وهذه كلها حقائق ومعلومات جديدة لا نجد لها ذكراً فى المراجع التاريخية وإنما نحن قد وفيناها حقها من البحث والدراسة فى الفصل الخاص بالدراسة التحليلية المقارنة .

نظام الوزارة والوزراء

وثائق هذه المجموعة ثلاث عشرة وثيقة ، ومن حسن الحظ أن خمساً منها سجلات بتعيين خمسة من كبار الوزراء الفاطميين المشهورين وهم :

١ - أبو القاسم على بن أحمد الجرجرائى وزير الخليفة الظاهر.
٢ - الصالح طلائع بن رُزِّيك وزير الخليفة الفائز .
٣ - شاور بن مجير السعدى وزير الخليفة العاضد .
٤ - أسد الدين شيركوه وزير الخليفة العاضد .
٥ - صلاح الدين يوسف بن أيوب وزير الخليفة العاضد .

وقد أعتاد مؤرخو النظم أن يقسموا الوزارة فى الدول الإسلامية - بما فيها الدولة الفاطمية - من الناحية النظرية قسمين : وزارة تنفيذ ، ووزارة تفويض .

ويكون الوزير من النوع الأول منفذاً لأوامر الخليفة ، لا يعتمد أمراً أو يبرمه إلا بعد استشارته ، ولا يكون هذا النوع إلا فى عهود الخلفاء العظام ذوى الشخصيات القوية الذين لا يسمحون للوزير أن يطغى أو أن يستبد بالحكم دونهم.

ويكون الوزير من النوع الثانى مفوضاً من الخليفة بمباشرة أمور الدولة جميعاً، أى يتولى بنفسه الحكم كل الحكم دون الخليفة ، ولا يكون هذا إلا فى فترات الضعف أو عندما يكون الخلفاء أطفالاً صغاراً أو شخصيات ضعيفة لا حول لها ولا طول .

وعند تطبيق هذا التقسيم النظرى نرى أن الدولة الفاطمية حكمت مصر نحو قرنين من الزمان ، كانت الخلافة فى القرن الأول قوية عارمة ، وكان الخلفاء من أمثال المعز والعزيز والحاكم ذوى شخصيات قوية طاغية ، وبالتالى كان وزراؤهم وزراء تنفيذ ؛ وفى القرن الثانى كان الخلفاء ضعافاً أو صغار السن ، وكانت الوزارة وزارة تفويض ، وأصبح الوزراء هم أصحاب السلطة الفعلية ، يستبدون بأمور الحكم جميعاً .

حدث هذا التطور فى منتصف عهد المستنصر عند ما قصّر النيل فى فيضانه ، وحلّت بالبلاد المجاعة الخطيرة التى دامت سبع سنين ، وعند ما اضطربت أمور البلاد وسادتها الفوضى ، واستنجد المستنصر بقائده بدر الجمالى والى عكا .

وأتى بدر الجمالى وولى الوزارة للمستنصر ، وأعاد النظام إلى ربوع مصر وقضى على الفتن ، وأصبح منذ ذلك الحين صاحب الحل والعقد ، ولم يعد للمستنصر معه تصرف ، ووضع التقليد منذ ذلك الحين أن ينزوى الخليفة وأن يصبح الوزير هو صاحب السلطان ، وتتابع الوزراء بعد بدر الجمالى إلى نهاية الدولة وهم على هذا الوضع ، حتى سمى الشطر الثانى من العصر الفاطمى بعهد الوزراء العظام .

— ٢٠ —

وتقليد آخر وضع واستمر منذ بدر الجمالى إلى نهاية الدولة ، وهو أن يكون الوزير من رجال السيف – من رجال القلم كما كان الحال فى الشطر الأول – ، وأن يكون له الإشراف على رجال القلم من كتاب وقضاة ودعاة ، وعلى رجال السيف من أمراء وأجناد جميعاً .

والسجلات الخمس السابق ذكرها من بينها سجل واحد بتعيين وزير من رجال القلم ومن وزراء العهد الأول ، وهو الجرجرائى وزير الظاهر ، فى حين أن

السجلات الأربعة الأخرى صدرت لتعيين وزراء من رجال السيف تولوا فى العهد الثانى ، والمقارنة بين سجل تعيين الجرجرائى ، والسجلات الأربع الأخرى تظهر فى وضوح صدق هذ المبادئ سالفة الذكر جميعاً ، بل إن هذه المبادئ تبدو واضحة جلية فى كل السجلات الصادرة عن الخلافة الفاطمية فى عصرها الثانى ، فقد أصبح التقليد أن يفرد جزء كبير من كل سجل يصدر عن الدولة لتمجيد الوزير القائم بالأمر والإشادة بذكره والنص على أن الخليفة قد عهد إليه بالإشراف على جميع شؤون الدولة ، ففى السجل الصادر بتعيين بدر الجمالى وزيراً يقول الخليفة المستنصر :

« وقد قلدك أمير المؤمنين جميع جوامع تدبيره ، وناط بك النظر فى كل ما وراء سريره ، فباشر ما قلدك أمير المؤمنين من ذلك مدبراً للبلاد ، ومصلحاً للفساد، ومدمراً لأهل العناد ... إلخ » .

وفى الوثائق الثلاث الأولى من هذه المجموعة نصوص كثيرة أخرى لا تقل عن النص السابق قوة أو أهمية ، وكلها تشير إلى ما كان يتمتع به الأفضل شاهنشاه ابن بدر الجمالى من سلطان قوى ، وكلها تشير إلى أن الخلفاء قد فوضوا إليه تدبير أمور الدولة جميعاً ، فالوثيقة الأولى تشير إلى أن المستعلى كان قد أوصى ابنه الآمر بإعلاء مكانة الأفضل وتبجيله وتكريمه ، وأن يتخذه " صفياً له وظهيراً " ، وأن لا يستر عنه " من الأمور صغيراً ولا كبيراً " ، وأن يسند إليه تدبير الأمور جميعاً .

ونص فى الوثيقة الثانية على أن يتولى الأفضل الأمر بحضرة الخليفة " تولى الكافل الزعيم ، ويباشر النظر فى بيعته مباشرة القسيم الحميم " .

وفى الوثيقة الثالثة يشيد الآمر بمكانة وزيره الأفضل ـ كفيله وخليله ـ " الذى ارتضاه الله للذبّ عن الإسلام ، وانتضاه لنصرة إمام بعد إمام ، وخصّه بفضائل لم تُر مجتمة لملك من ملوك الإسلام .. " .

هذه النصوص والأقوال لا نجد لها شبيهاً فى السجلات الصادرة فى العصر الفاطمى الأول ، ففى السجل الوحيد الذى عثرنا عليه بتعيين وزير من وزراء هذا العصر الأول ، وهو السجل الصادر بتعيين الجرجرأنى من أمانة وكفاية وحلم وفضل وسياسة وتفوق فى الكتابة ، وهى الصفات التى أهَّلته للوزارة ودفعت الخليفة إلى اختياره لهذا المنصب .

بل إن من بين الوثائق الخاصة بالوزارة والمنشورة فى هذا الجزء سجل صادر عن الخليفة الحاكم بأمر الله لتبرير قتله لوزيره برجوان ، وفيه يقول :

" إن برجوان عبدى ، استخدمته فنصح ، فأحسنت إليه ، ثم أساء فى أشياء عملها فقتلته " .

فأين هذا من التمجيد الذى كان يضفى على وزراء العهد الثانى ؟ !

- ٢١ -

انتقل إذن السلطان الفعلى ابتداء من عهد بدر الجمالى من الخليفة إلى الوزير ، وأصبحت الأمور كلها مردودة إليه ، وأهم مظاهر هذا لاسلطان أن جعل له حق تعيين قاضى القضاة وداعى الدعاة ، وكان هذا من قبل أكبر حقوق الخليفة لا يشاركه فيه مشارك ، وخلع على الوزير منذ ذلك الحين أيضاً بالعقد المنظوم بالجوهر مكان الطوق ، وزيد له فى زيه الحنك مع الدؤابة المرخاة والطيلسان المقور ، وهو زى قاضى القضاة ، كما كان يتقلد السيف ، وذلك " إشارة إلى أنه كبير أرباب السيوف والأقلام " [1] .

ولقب " بدر الجمالى بألقاب كثيرة منها : كافل قضاة المسلمين ، وهادى دعاة المؤمنين " إشارة إلى أنه صاحب الحق فى الإشراف على القضاء والدعوة ؛

---

[1] المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ٣٠٥ - ٣٠٦ .

ولقب أيضاً بالسيد الأجل أمير الجيوش ، وهو اللقب الذى توارثه من بعده وزراء العهد الثانى من أرباب السيوف .

وفى مجموعة الوثائق الخاصة بنظام الوزارة والمنشورة هنا شواهد كثيرة على صدق هذه الأسس والمبادئ . فالخليفة الفائز يقول لوزيره الصالح طلائع ابنُ رزِّيك فى السجل الصادر بتعيينه :

" فقلدك من وزارته ، وفوض إليك تدبير ممالكه وكفالته ، وجعل لك إمارة جيوشه الميامين ، وكفالة قضاة المسلمين ، وهداية دعاة المؤمنين ، وتدبير ما هو مردود إليهم من الصلاة والخطابة وإرشاد الأولياء المستجيبين ، والنظر فى كل ما أغدقه الله من أمور أوليائه أجمعين ، وجنوده وعساكره المؤيدين ، وكافة رعاياه بالحضرة وجميع أعمال المملكة دانيها وقاصيها ، وسائر أحوال الدولة باديها وخافيها ..إلخ " .

وقد زاد شاهنشاه بن بدر الجمالى فى ألقابه لقب " الأفضل " ، وأضيف هذا اللقب للوزراء من بعده أيضاً .

ومنذ عهد الخليفة الحافظ لُقب الوزير رضوان بن ولخشى بلقب " الملك " فأصبح يقال له " السيد الأجل الملك الأفضل أمير الجيوش " .

وخير ما تدل عليه هذه الألقاب أن الوزير فى العصر الفاطمى الثانى أصبح ـ كما أسلفنا ـ هو كل شئ فى الدولة ، فقد أصبح أمير الجيوش ، ثم السيد الأجل، ثم الأفضل ، ثم الملك ؛ وهو مع هذا كله : سيف الإسلام ، وناصر الأنام ، وكافل قضاة المسلمين ، وهادى دعاة المؤمنين .

وقد عثرنا لحسن الحظ على هذه الوثيقة الصادرة من الخليفة الحافظ بتلقيب وزيره رضوان بالملك ، وفيها تأكيد لما قلناه جميعاً ، يقول الخليفة مخاطباً وزيره رضوان :

« إذ لا أولى منك بكفالة قضاة دولته وإرشادهم ، وهداية دعاتها إلى ما فيه نجاة المستجيبين فى معادهم ، وحدّد لك ما كان قدّمه : من تكليلك أمر مملكته ، وإعادة القول فيما أسلفه من ردّه إليك تدبير ما وراء سرير خلافته ، التذاذاً بتكرار ذلك وترديده ، وابتهاجا بتطرية ذكره وتجديده ، فأمور الملة والدولة معدوفة بتدبيرك ، وأحوال الأدانى والأقاصى موكولة إلى تقريرك ، وقد جمع لك أمير المؤمنين فى استخدام الأقلام ، وجعل السيادة لك على سائر القضاة والدعاة والحكام ، وأسجل لك بالاختصاص بالمعالى والانفراد، والتوحد بأنواع الرياسات والاستبداد ، ولك الإبرام والنقض ، والرفع والخفض ، والولاية والعزل ، والتقديم والتأخير ، والتنويه والتأمير ، فالمقدَّم من قدمته ، والمحمود من حمدته ، والمؤخر مَن أخرته ، والمذموم من ذممته ، فلا مخالفة لما أحببته ، ولا معدلة عما أردته ، ولا تجاوز لما حددته ، ولا خروج عما دبرته ... إلخ » .

- ٢٢ -

ولم يكتف الخليفة بالتنويه بهذا السلطان الذى لا حد له ، بل ختم هذا الشرح المفصل بقوله : « وأين ذلك مما يضمره لك أمير المؤمنين وينويه ... ؟ ! » .

وجد جديد فى هذا المعنى فى العصر الفاطمى الثانى ، فلم يعد الوزراء يقنعون بهذا السلطان كله وبهذا التفويض الشامل الذى ينص عليه الخليفة فى السجل الصادر بتعيين الوزير ، بل أصبح من التقاليد المتبعة أن تصدر وثيقة جديدة تسمى بالتوقيع وتلحق بالسجل ، وفيها يوقع الخليفة بخطه بكلمات فيها معنى التأييد لوزيره والإشادة بأفضاله وسجاياه ، وفى مجموعتنا هذه ثلاث وثائق من هذا النوع :

- إحداها توقيع بخط الخليفة الفائز على طرة السجل بتعيين الصالح طلائع ابن رُزيك الوزارة .

- والثانية توقيع بخط الخليفة العاضد على طرة السجل الصادر بتعيين أسد الدين شيركوه الوزارة .

- والثالثة توقيع بخط الخليفة العاضد كذلك على طرة السجل الصادر بتعيين صلاح الدين يوسف بن أيوب الوزارة .

- ٢٣ -

وهذه المجموعة من الوثائق تضيف إلى معلوماتنا الشيء الكثير عن التاريخ السياسى للدولة الفاطمية فى أواخر أيامها ، وعن النزاع والتخاصم الذى نشب بين الوزراء العظام فى هذه الحقبة من أمثال رضوان بن ولخشى وبهرام ، والصالح طلائع بن رزيك وعباس ، وشاور وضرغام ... إلخ ، وقد فصلنا الحديث عن هذا كله فى الفصل الخاص بالدراسة التحليلية .

- ٢٤ -

بقى أن نشير إلى وثيقة نادرة هامة من بين هذه الوثائق ، وهى السجل الصادر بتولية ابن شاور نيابة الوزارة عن أبيه ، والنص الذى حفظه القلقشندى خالٍ من اسم هذا الابن ومن تاريخ إصدار الوثيقة ، وقد بذلنا جهداً كبيراً حتى أثبتنا فى دراستنا التحليلية هذا التاريخ وهذا الاسم ، وأهمية هذا السجل ترجع إلى أننا لا نعرف أن أحداً من وزراء الفاطميين عُين له نائب أثناء وجوده ومباشرته للحكم ، وإنما اتخذ هذا الإجراء عند ما تذبذب شاور فى سياسته بين الاعتماد على قوى الصليبيين وقوى نور الدين ، وعند ما أوشكت هذه السياسة

أن تقضى على استقلال مصر وعلى الدولة الفاطمية معاً ، وقد شرحنا هذه الأحوال شرحاً وافياً ودرسنا هذه الوثيقة دراسة تحليلية مقارنة انتهينا منها إلى أن الكامل ابن شاور هو الابن الذى عهد إليه بنياية الوزارة ، وهذا كله جديد لم تشر إليه الكتب التاريخية التى ارخت للدولة الفاطمية أو الكتب التى أرخت لنظم الحكم فى عهد هذه الدولة .

- ٢٥ -

ولا يفوتنا أن نشير أخيراً إلى أن هذه المجموعة من وثائق الوزارة تنتهى بآخر سجل صدر عن الدولة الفاطمية ، وهو السجل الصادر عن الخليفة العاضد بتولية صلاح الدين يوسف بن أيوب الوزارة ، وقد كتب هذا السجل كاتب الإنشاء وقتذاك القاضى الفاضل عبد الرحيم بن على البيسانى .

والوزير صلاح الدين هو الذى قُدر له أن يقضى على الدولة الفاطمية نهائياً وأن يخلفها فى حكم مصر والشرق الأوسط الإسلامى ، وأن يقيم فى هذا الملك دولة تحمل اسمه ، أما كاتب الإنشاء القاضى الفاضل فقد أصبح وزير هذه الدولة ولسانها الناطق وعقلها المفكر المدبر .

- ٢٦ -

وبعد فهذا هو الجزء الخاص بمجموعة الوثائق الفاطمية يضم ثلاثاً وعشرين وثيقة ، عشرة منها عن نظام الخلافة وولاية العهد ، وثلاث عشرة عن نظام الوزارة والوزراء ، وهما النظامان الأساسيان فى بناء الدولة .

وقد قسمنا هذا الجزء قسمين . ففى القسم الثانى نشرنا نصوص الوثائق مرتبة ترتيباً موضوعياً ثم زمنياً بعد ضبطها وتحقيقها وتخريج الآيات القرآنية التى تتضمنها ، وذكر أرقام السور والآيات فى الهوامش .

وفى القسم الأول قدمنا دراسة تحليلية مقارنة لكل وثيقة لإثبات صحتها ، وإظهار ما بها من جديد يتصل بموضوع الوثيقة ذاتها أولاً ، وبموضوع نظم الحكم الفاطمية ثانياً ، وبالتاريخ الفاطمى بوجه عام ثالثاً .

وخلال هذه الدراسة قمنا بشرح المصطلحات الفاطمية التى استعملت فى هذه الوثائق ، كما ترجمنا فى الحواشى للرجال الذين ورد ذكرهم من خلفاء ووزراء وعلماء وأدباء ومؤرخين وعنينا عناية خاصة بالترجمة التفصيلية لكتاب الإنشاء الذين كتبوا هذه المجموعة من الوثائق ، وإنى لآمل أن أوفق بعد نشر جميع وثائق العصر الفاطمى إلى تقديم دراسة وافية لديوان الإنشاء ورجاله فى هذا العصر .

وقد حاولت فى هذه الدراسة التحليلية أن أملأ ما فى الوثائق من فراغ ، مثل اسم الخليفة أو الوزير أو كاتب الإنشاء ، أو تاريخ كتابة الوثيقة ، ووفقت فى تحقيق هذه البيانات فى معظم هذه الوثائق ، واستعنت فى سبيل هذا بكثير من المراجع التاريخية ، وبصفة خاصة النسخة الكاملة من كتاب « اتعاظ الحنفا بذكر الأئمة الفاطميين الخلفاء »[1] الذى لا يزال مخطوطاً ، فهذا الكتاب فى الحقيقة مشحون بالمعلومات التاريخية القيمة الجديدة التى لم يشر إليها أحد ممن أرخ للعصر الفاطمى .

---

(1) بدأت العمل منذ سنوات لإعداد هذا الكتاب للنشر ، وأرجو أن أوفق لإخراجه قريباً إن شاء الله . وتم نشر الكتاب فى ثلاثة مجلدات .

وهذا المجهود الذى أقدمه اليوم هو خلاصة عمل ظل خمس سنوات قضيتها فى جمع هذه الوثائق وتحقيقها ودراستها ، وقد قدمت مذكرة عن هذا المشروع منذ سنتين إلى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، فوافق مجلس إدارتها على نشر هذه الوثائق ضمن مطبوعات الجمعية ، وإنى أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل إلى الجمعية ، وأخص بالشكر أستاذى الجليل الأستاذ محمد شفيق غربال فقد تفضل بتزكية الكتاب لدى الجمعية ، وإلى تشجيعه الدائم يرجع الفضل الأكبر فى إخراج هذه الباكورة من مجموعة الوثائق الفاطمية ، والله أسأل أن يمدنى بقوة من عنده إتمام هذه المجموعة ولخدمة تاريخ بلادنا العزيزة .

وإنى لآمل أخيراً أن يلتفت طلاب التاريخ الإسلامى ودارسوه إلى أهمية هـــــذا النوع من المراجع ، وأن يقبلوا على دراسته والإفـــادة منـــه ، والله ولى التوفيـــــق ،،،،

جمال الدين الشيال